



جمهورية مصر العربية
وزارة الدولة للتنمية الإدارية

ملخص التقرير السنوى

يناير - ديسمبر ٢٠١٠



الإدارة الرشيدة مهمة

عدالة

حق فى المعلومة

مسائلة

قدرة على التغيير



فعالية
استقرار

كفاءة

الإدارة الرشيدة مهمة

عدالة

حق فى المعلومة

مسائلة

قدرة على التغيير



فعالية
استقرار

كفاءة

الإدارة الرشيدة مهمة

تطوير نظم إدارة
موارد الدولة

استكمال وربط
قواعد البيانات القومية

التطوير المؤسسى

تطوير الخدمات
الحكومية

تطوير نظم إدارة
موارد الدولة

استكمال وربط
قواعد البيانات القومية

التطوير المؤسسى

تطوير الخدمات
الحكومية

تطوير نظم إدارة
موارد الدولة

استكمال وربط
قواعد البيانات القومية

التطوير المؤسسى

تطوير الخدمات
الحكومية

تطوير نظم إدارة
موارد الدولة

استكمال وربط
قواعد البيانات القومية

التطوير المؤسسى

تطوير الخدمات
الحكومية

وزارة الدولة للتنمية الإدارية ملخص التقرير السنوي 2010

تهدف وزارة الدولة للتنمية الإدارية إلى تحقيق الإدارة الرشيدة Good Governance في مصر. والإدارة الرشيدة تعني تطوير الجهاز الإداري متضمنة تطوير إدارة الدولة وعلاقة الدولة بالمواطن وكيفية تنسيق هذه العلاقة من أجل توفير الخدمة المقدمة للمواطن بشكل سهل وسريع ودقيق يمكنه أن يتفاعل مع المواطن لمعرفة احتياجاته وطلباته لخدمة أكثر شفافية وأكثر نزاهة.

يتم التنفيذ من خلال مجموعة من البرامج تقوم بها الوزارة من أجل تطوير قنوات اتصال مختلفة مع المواطن وخاصة الشباب.

كما يتبع الوزارة، كوحدة اقتصادية منفصلة، المعهد القومي للإدارة والذي يقوم بتنفيذ كافة الأعمال المرتبطة بتنفيذ وتشغيل وإدارة البنية التكنولوجية الخاصة ببرنامج الحكومة الالكترونية في مصر وتطبيقاته المختلفة (التنسيق الالكتروني، بطاقة الأسرة، الخ) بالإضافة إلى تقديم تدريب متقدم للكوادر العليا سواء في الحكومة أو القطاع الخاص.

أولاً: برنامج تطوير الخدمات الحكومية

تحرص المشروعات التي ينفذها البرنامج على توفير عدد من القنوات للاتصال بالمواطنين ولتقديم الخدمات إليهم.

1. الانترنت:

وسيلة اتصال بين المواطن والخدمات الحكومية. وقد حصلت مصر في المؤشر الالكتروني للمشاركة المجتمعية على المركز 42 من 192 دولة لعام 2010 في مؤشر الأمم المتحدة (أي ضمن أعلى 25% من دول العالم) لاستخدام الإنترنت في توفير الخدمات الحكومية. وتعتبر الوزارة من الوزارات القليلة التي لها توجد على المواقع الاجتماعية من خلال مدونة الحكومة، تويتر بوابة خدمات الحكومة المصرية [egyptgovportal@twitter.com](https://twitter.com/egyptgovportal)، وموقع فيس بوك للتواصل مع القطاعات المختلفة من المجتمع من خلال صفحة "تطوير الخدمات الحكومية".

2. مركز الخدمات الالكترونية 19468:

يتلقي مليون مكالمة سنوياً ويقوم بتوجيه الشكاوي للجهات المعنية والرد على الشكاوي والتفاعل معها، حالياً وخلال أيام الثورة وصل عدد المكالمات التي يتلقاها إلى حوالي 15000 مكالمة يوميا.



3. مراكز الخدمات الجماهيرية:

تقوم هذه المراكز بتسهيل الإجراءات على المواطن بتنفيذها الخدمات نيابة عنه.



4. خدمة الشباك الواحد بالمحليات (مراكز الخدمة التكنولوجية):

وتعتمد هذه الخدمة على مبدأ الفصل بين مقدم الخدمة وطالب الخدمة مما يترتب عليه الحد من الفساد الصغير (تم تنفيذ 80 موقع وجارى العمل في باقي المواقع في مختلف المحافظات).



وفيما يلي بعض من المشروعات التي ينفذها برنامج تطوير الخدمات الحكومية:



1. بوابة خدمات الحكومة المصرية

توفر البوابة نحو 100 خدمة يمكن تأديتها بصورة كاملة عبر الانترنت مع اختيار طريقة السداد وإمكانية ادفع عند الاستلام. كما توفر كذلك خدمات الاستعلام عن متطلبات 700 خدمة بالإضافة إلى خدمة تحديد المواقع الجغرافية للجهات الحكومية على بوابة الحكومة المصرية.

• أمثلة من الخدمات التي تقدمها البوابة

للمواطن والمستثمر:

- خدمات المحاكم : يتم تقديم 80 خدمة ما بين محاكم ابتدائي ونقض واستئناف
- الوثائق الشخصية: وذلك من خلال بطاقة الرقم القومي واستخراج شهادات الميلاد والوفاة والرقم القومي للمتواجدين في الخارج
- حجز تذاكر القطارات والأتوبيسات
- التنسيق الإلكتروني
- التأسيس الإلكتروني للشركات
- خدمات تقديم الإقرارات الضريبية على الانترنت
- دفع فواتير التليفون الثابت

2. تطوير المحليات

- خلال عام 2010 تم التشغيل الفعلي لـ 8 مراكز تكنولوجية ليصل عدد المراكز إلى 85 مركزاً بـ 27 محافظة. جاري العمل في عدد 44 مركز تكنولوجي يتم الانتهاء العمل بهم في 30/6/2011 بالإضافة إلى 5 إدارات استثمار تم افتتاح عدد 3 إدارة و 17 بوابة إلكترونية .
- تم تدريب وتنمية مهارات عدد من العاملين بالمراكز التكنولوجية تم تدريب يبلغ 1380 متدرباً من موظفي الأحياء والمدن بالمحافظات ليصل العدد الكلي إلى 4964 متدرباً منذ بدء المشروع في عام 2004 وحتى نهاية عام 2010.

3. تطوير خدمات الاستثمار

تم إطلاق المرحلة الأولى من مشروع "تأسيس شركات الاستثمار عن بعد من خلال الإنترنت" عن طريق بوابة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وكذلك بوابة الحكومة الإلكترونية. وتتم الإجراءات دون الحاجة إلى الذهاب إلى الهيئة إلا لدفع الرسوم واستلام قرار التأسيس الذي يُحدد مواعده إلكترونياً في خلال 48 ساعة.

4. خدمات وزارة التعليم

• مشروع التنسيق الجامعي

قامت وزارة الدولة للتنمية الإدارية بتوفير خدمة التنسيق للالتحاق بالجامعات إلكترونياً بالكامل بعد إلغاء نظام التقديم اليدوي الورقي. ويستفيد من هذه الخدمة جميع الطلبة سواء إن كانوا خريجي الثانوية العامة والدبلومات الفنية (ثانوي صناعي وتجاري وزراعي) والشهادات المعادلة (سواء من داخل أو خارج الجمهورية) وطلبة الأزهر الشريف.



• نظام إدارة المدارس

يهدف البرنامج إلى توفير قاعدة بيانات كاملة بكل التلاميذ في المدارس المصرية وتمكين الأسر من متابعة العملية التعليمية. ويتم بناء قواعد بيانات على مستوى المدارس تسجل بها بيانات الطلاب الشخصية والدراسية (الحضور اليومي - درجاتهم في الاختبارات - الأنشطة المدرسية)، ثم يتم ربط بيانات المدارس المختلفة بالإدارات التعليمية ثم المديرية ثم المحافظات فالوزارة.

5. خدمات الهيئة المصرية للضرائب

يهدف المشروع إلى إتاحة الخدمات المتعلقة بسداد ضرائب الدخل والمبيعات، التي يحصل عليها المواطنون والشركات، على بوابة الحكومة المصرية. وتشمل هذه الخدمات تقديم الإقرارات الضريبية على الدخل عن طريق مليء استمارة الإقرار الموجود على موقع البوابة ثم تقديمها إلى المأمورية التابع لها. وفيما يلي بيان ببعض الخدمات الأخرى:

- تقديم إقرار ضريبة المبيعات
- استعلام عن قيمة الضرائب المستحقة
- تقديم ومتابعة طلب استخراج بدل فاقد / تالف من شهادة التسجيل
- استعلام عن التظلمات والأقساط
- استعلام عن قيمة ضرائب سلع الجدول
- متابعة إقرارات ضريبة المبيعات المقدمة من خلال البوابة
- متابعة إقرارات سلع الجدول المقدمة من خلال البوابة

6. خدمات وزارة الصحة

• بوابة وزارة الصحة

شرعت وزارة الصحة في إتاحة خدماتها من خلال الانترنت حيث قامت ببناء بوابة الكترونية لتقديم الخدمات والمعلومات المتعلقة بها للمواطنين والمجتمع الطبي والعاملين بالوزارة. ويهدف المشروع بشكل أساسي إلى ميكنة خدمات وزارة الصحة مما يقلل التكلفة والجهد اللازمين، ويحقق الاستفادة القصوى من المعلومات الصحية، ويرفع مستوى الوعي الصحي بين جمهور المواطنين.

• مشروع علاج الوافدين www.medicalcare.gov.eg

يهدف الموقع إلى تقديم الرعاية للمرضى العرب لضمان حصولهم على أعلى مستوى من الخدمة الطبية وبتكلفة معتدلة وجودة عالية، وذلك منذ لحظة طلب الخدمة الطبية حتى عودة المريض إلى بلده. كما يعد الموقع بمثابة دليل للمريض الراغب في العلاج في مصر حيث يمدّه بمعلومات عن كافة أوجه الحياة في مصر عبر روابط لمواقع رسمية أخرى، ويتيح له تقديم طلبات العلاج إلكترونياً.

7. منظومة المرور

يعتبر المشروع القومي لتطوير أنظمة المرور في جمهورية مصر العربية من المشاريع الهامة والحيوية حيث يهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين عن طريق تطوير

أنظمة وبرمجيات متخصصة لإدارة البيانات والمعلومات الخاصة بتسجيل المركبات وتراخيص السائقين وتحصيل الغرامات الصادرة ضدهم. كما تتضمن المنظومة إتاحة بعض خدمات المرور على بوابة الحكومة المصرية والتي تقوم بتوصيل الخدمات للمواطنين في أماكن تواجدهم وذلك من خلال شبكة الإنترنت.

● مراكز المعلومات بالمرور والنيابة

الغرض من إنشاء مراكز معلومات المرور هو تمكين القائمين علي النظام بوحدة المرور والنيابة من تداول البيانات مركزياً وبصفة دورية. يعمل المشروع كذلك على تيسير تداول ونقل الملفات إلكترونياً بمستنداتها السابقة الأرشفة عبر الشبكة الخاصة بالمشروع والتي يقوم بتأمينها وإدارتها فريق عمل متخصص بمركز المعلومات.

● تطبيقات النظام الموحد للمرور

تعتمد تطبيقات النظام الموحد على أساس ربط جميع مواقع التراخيص (الفرعية والمركزية) والمنافذ الجمركية بمركز معلومات الإدارة العامة للمرور عن طريق شبكة معلومات واسعة النطاق تغطي الجمهورية. ويتم ربط هذا المركز بمركز معلومات النيابة العامة وبوابة الحكومة المصرية (الإنترنت). وقد تمت ميكنة الأعمال الآتية:

- تطبيقات رخص تسيير المركبات (أجرة، نقل بأنواعه، أتوبيس الخ)
- تطبيقات رخص القيادة بأنواعها
- تطبيقات المخالفات (تسجيل، سداد، تظلم، الرخص المسحوبة)
- تطبيقات التأمين الإجباري



● منظومة السيولة المرورية

تسببت الزيادة السكانية وزيادة عدد السيارات في الكثير من الأزمات المرورية وخاصة في أوقات الذروة. من هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة تطوير المتابعة والسيطرة المرورية للمحاور والميادين الرئيسية بما يحقق الإدارة الجيدة لها وسرعة التصرف في الحالات الطارئة من أجل تحقيق السيولة المرورية. وفيما يلي بيان بالخدمات المقدمة حالياً من غرفة العمليات:

- مراقبة تدفق السيارات والكثافة المرورية للمحاور التي تم تركيب وتشغيل الكاميرات عليها

- تقديم 6 نشرات إذاعية عن حالة المرور وتوجيه المواطنين للطرق البديلة يومياً على محطة "راديو مصر" بالإضافة إلى نشرة بالبرنامج العام
- تقديم خدمة الاستعلام المروري للمواطنين من خلال خط تليفون رقم "0121110000"



8. خدمات بوابة الوظائف الحكومية www.jobs.gov.eg

يهدف المشروع إلى تحقيق الشفافية في مجال التوظيف الحكومي حيث يتم الإعلان عن الوظائف الحكومية الشاغرة من خلال بوابة الحكومة المصرية (قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم 7 لعام 2010).



ومن خلال البوابة يستطيع راغب التقدم للوظيفة الحكومية الشاغرة تسجيل بياناته وإرسالها إلى قاعدة بيانات بوابة

الوظائف الحكومية والقوى العاملة كما يمكنه البحث عن الوظائف في كل من بوابة الوظائف الحكومية وبوابة توظيف القوى العاملة ويمكنه كذلك التقدم للائحة بالوظائف الشاغرة. وتقدم البوابة خدمة أخرى لراغبي التوظيف وهي إرسال نشرة دورية للوظائف المععلن عنها على البريد الإلكتروني وللمشتركين في خدمة الرسائل القصيرة.

كما تقدم عدة خدمات للجهات الإدارية التابعة للدولة مثل تسجيل الإعلان عن وظائف شاغرة لدى الجهات الحكومية واستعراض واختيار المرشحين لفرص العمل الحكومية وكذلك إخطار من وقع عليهم الاختيار للتعيين (نتائج التعيين).

ويوجد ربط لكل تلك الجهات بكل من بوابة توظيف القوى العاملة وبوابة الوظائف الحكومية. وتقوم وزارة الدولة للتنمية الإدارية بمتابعة أداء البوابة من خلال عدة تقارير دورية توضح عدد إعلانات الوظائف الحكومية الشاغرة، الأشخاص المععلن عن نتيجتهم، الخ.

إحصائيات استخدام بوابة الوظائف الحكومية (مارس - أكتوبر 2010)	
عدد الأفراد طالبي العمل	3007 فرد
عدد الوظائف التي تم طرحها	726 وظيفة
عدد الأشخاص المعلن عن نتيجتهم	581 فرد
عدد الجهات التي استخدمت البوابة للنشر عن الوظائف المتاحة لديها	18 وزارة 71 جهة حكومية

9. نظام إدارة علاقة المواطنين

- مراكز اتصال الحكومة المصرية 19468-19GOV
يخدم مركز الاتصال 19468، 40 جهة حكومية: عدد المكالمات التي تم الرد عليها 839 ألف مكالمة من إجمالي 910 ألف مكالمة وردت خلال عام 2010.

- الرسائل الورقية والالكترونية:
تم الانتهاء من 281.5 رسالة من إجمالي 304 ألف رسالة خلال عام 2010. كما تم إنشاء مراكز اتصال لدى الجهات التي تقدم بعض الخدمات الحكومية مثل 19984.

10. مشروع تطوير إجراءات التقاضي

خلال عام 2010 تم إنجاز التالي:

- إتاحة 15 خدمة الكترونية تفاعلية لمحاكم الاستئناف من خلال بوابة الحكومة المصرية
- تطوير 20 محكمة أسرة
- ميكنة 73 قاعة جلسات بالمحاكم بأنواعها المختلفة: ابتدائي، جزئي، اقتصادي، أسرة
- تطوير مكتبي الشهر العقاري بمحافظة الجيزة وشمال القاهرة كما يوجد مكتبان توثيق تحت الإنشاء وهما الأهرام ومصر الجديدة مع إتاحة خدمات مكاتب الشهر العقاري والتوثيق من خلال بوابة الحكومة المصرية
- تطوير 19 محكمة ابتدائية وإتاحة 35 خدمة للمحاكم الابتدائية من خلال بوابة الحكومة المصرية



ثانياً: برنامج ربط وتكامل قواعد البيانات القومية

1. مشروع قاعدة بيانات الأسرة

تم الانتهاء من تسجيل بيانات 63 مليون مواطن تمثل 12 مليون أسرة.

2. مشروع صرف المقررات التموينية

يتم الآن صرف المقررات التموينية باستخدام البطاقات الذكية لجميع المواطنين المستحقين لهذه المقررات والبالغ عددهم 12 مليون أسرة بإجمالي 63 مليون فرد في 29 محافظة من خلال أكثر من 26 ألف بقال تمويني بتطبيق دورة عمل محكمة لخصم المقررات من الحصة.

3. مشروع صرف معاشات الضمان الاجتماعي

أحد الخدمات المضافة لنظام بطاقة الأسرة حيث تم تطبيقها في محافظتي السويس والأقصر كمشروع استرشادي وجاري نشره بجميع المحافظات والمقرر الانتهاء من نشر النظام بجميع أنحاء الجمهورية قبل شهر يونيه 2011.

4. نظام ميكنة أعمال تسجيل المواليد والوفيات بمكاتب الصحة

تم تطبيق النظام في أربع محافظات بإجمالي 308 مكتب.

5. منظومة الخدمات الحكومية المتكاملة G2G

تم الانتهاء من المشروع الاسترشادي لتبادل البيانات بين التأمينات والضرائب وقاعدة بيانات الرقم القومي، كما تم الانتهاء من تركيب وتشغيل المرحلة الأولى والثانية من الوحدة المركزية للحكومة.

6. مشروع الرقم القومي للمنشآت الاقتصادية

فيما يلي أبرز ما أنجزه المشروع خلال عام 2010:

- استصدار قرار رئيس الوزراء رقم 856 لسنة 2010 بشأن تكامل وتبادل البيانات الرقم القومي للمنشآت الاقتصادية
- تطوير العمل بجميع مكاتب التسجيل التجاري بمحافظة الجمهورية (66 مكتب للمصلحة، 4 مكاتب بفروع الهيئة العامة للاستثمار، 14 مكتب بالغرف التجارية)
- إدخال بيانات 2.76 مليون سجل تجاري على حاسبات المكاتب من إجمالي 2.91 مليون سجل يدوي بالدفاتر
- تخليق الرقم القومي لـ 2.25 مليون سجل تقريبا (82% من السجلات على الحواسب الآلية للمكاتب)
- الانتهاء من تطوير تطبيقات نظام التسجيل الموحد والبدء في مرحلة التشغيل التجريبي



ثالثاً: برنامج تطوير نظم إدارة موارد الدولة

(توظيف التكنولوجيا من أجل وقف إهدار الموارد الحكومية)

يسعى هذا البرنامج إلى إدخال وتعميم الأساليب والاتجاهات الحديثة في تنفيذ أعمال المشتريات والمخازن، وإعداد نظم جديدة حاکمة للمشتريات الحكومية تقوم على أساس الشراء المركزي إلكترونياً بما يكفل ضمانات الشفافية والنزاهة في أعمال المناقصات والمزايدات عملاً على وقف إهدار المال العام.



ويعد النشر الإلكتروني للمناقصات والمزايدات الحكومية في الجهات المختلفة من أبرز إنجازات البرنامج. وتقوم جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة (فيما هيئة الأمن القومي) بنشر المناقصات

والمزايدات على موقع بوابة المشتريات الحكومية www.etenders.gov.eg

1. مشروع تطوير المخازن الحكومية

ويهدف المشروع إلى ميكنة جميع أعمال المخازن الحكومية بإتباع النظام الآلي في حركة المخازن لمحاصرة أسباب الفساد المالي والإداري ومراقبة حركة المخازن وتلافى الإسراف والمغالاة في المشتريات الحكومية والرقابة على المال العام فضلا عن حصر المخزون الحكومي في الجهات الحكومية المختلفة مراقبة المخزون الحكومي والاستغلال الأمثل له وخفض المخزون الراكد والاستفادة منه. وفيما يلي أهم إنجازات المشروع:

- الانتهاء من إعداد نظام متكامل للمشتريات والمخازن بعدد 13 جهة ليصل الإجمالي إلى 26 جهة بنهاية عام 2010
- تطوير المخازن الحكومية في 156 جهة بإجمالي 1384 مخزن

2. مشروع ميكنة الوحدات الحسابية

ويهدف المشروع إلى وضع تصميم موحد لقواعد البيانات المحاسبية وسرعة إصدار الحساب الختامي للدولة بانتهاء العام المالي مع ضمان دقة البيان وتحليل البيانات إلكترونيا بما يمكن من رصد حركة التدفقات المالية بوحدات الجهاز الإداري وهي آلية عملية للرقابة على المال العام واكتشاف الاختناقات وأوجه الخلل في الصرف من بنود الموازنة وللتأكد من استخدام الأموال المتاحة في ذات الأغراض المخصصة. وفيما يلي أهم إنجازات المشروع:

- ميكنة وتكامل وربط 729 وحدة حسابية على مستوى الجمهورية مع النظام المركزي لوزارة المالية بالإضافة إلى خفض تداول الاستثمارات الورقية

رابعا: برنامج التطوير المؤسسي

يهدف برنامج التطوير المؤسسي إلى رفع كفاءة وفعالية الجهاز الإداري للدولة من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة تركز في الأساس على مساعدة الجهات الإدارية المختلفة من وزارات، محافظات، وحدات إدارة محلية، هيئات عامة، وغيرها، في وضع خطط إستراتيجية تتناسب مع الدور المنوط به كل جهة .

1. إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة

تم التنفيذ في الجهات الآتية:

- قطاع التعليم العالي
- ديوان عام وزارة التعليم العالي
- جامعة بني سويف
- مستشفى المعهد القومي للأورام
- قطاع الصحة
- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية
- أمانة المجلس الأعلى للجامعات
- ديوان وزارة النقل الهيئة العامة للرقابة المالية

2. التطوير المؤسسي

تم تنفيذ نظم التطوير المؤسسي في كل من:

- أمانة المجلس الأعلى للجامعات
- جامعة الإسكندرية
- المعهد القومي للأورام
- الهيئة العامة للتأمين الصحي
- نظم بطاقات الأداء المتوازنة

3. البرامج التدريبية لتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة

تم تدريب حوالي 800 متدرب على 17 برنامج تدريبي من مختلف الجهات الحكومية (وزارات - هيئات - جامعات - مستشفيات إلخ)



خامسا: اتفاقيات التعاون والعلاقات الدولية

1. اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم على المستوى الدولي

- توقيع اتفاق مشروع مراجعة النظراء في مجال الحكومة الإلكترونية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والحكومة الإيطالية في يناير 2010 (لتبادل الخبرات حول مشروع الحكومة الإلكترونية المصري)، وهو المشروع الذي يقام تحت مظلة اتفاقية مبادلة الديون المصرية الإيطالية
- توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة ووزارة الإدارة العامة والابتكار الإيطالية خلال أعمال القمة الرئاسية بروما في مايو 2010، للتعاون في مجالات التحديث والابتكار في الإدارة العامة والحكومة الإلكترونية
- توقيع مذكرة تفاهم بين المعهد القومي للإدارة والمدرسة القومية للإدارة والقضاء بالكامبيرون في يونيو 2010 بالقاهرة
- موافقة أعضاء لجنة الإدارة العامة الرشيدة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على تجديد عضوية مصر ممثلة في وزارة الدولة للتنمية الإدارية كمراقب باللجنة ، تلك العضوية التي حصلت عليها في عام 2008 وذلك بإجماع مجلس المنظمة على انضمام مصر كمراقب للجنة



2. أنشطة وفعاليات دولية خارج الجمهورية

- وأبرزها المشاركة في أعمال مؤتمر Making Reform Happen (كيف نحدث الإصلاح) والذي تنظمه منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية OECD بالتعاون مع المعهد الكوري للتنمية KDI كمتحدث رئيسي في جلسة بعنوان "Fiscal Consolidation and Structural Reforms – Getting it Right" وذلك في 26 نوفمبر 2010 في باريس - فرنسا

سادسا: المبادرات

1. مبادرة قادة التغيير



تهدف مبادرة قادة التغيير إلى تغيير ثقافة العمل الحكومي والسلوكيات المتبعة من أجل إحداث نقلة نوعية تتواءم مع معطيات العصر وتنمي القدرة التنافسية لمصر. وتضمنت أنشطة المبادرة عقد العديد من اللقاءات خلال عام 2010 على النحو التالي:

- ندوة تعريفية حول "مبادرة قادة التغيير" للسادة رؤساء البعثات الدبلوماسية الأفارقة في القاهرة، عدد المشاركين (50)
- لقاء مع مجتمع التعليم العالي والبحث العلمي، عدد المشاركين (330)
- لقاء التغيير وقيادات المستقبل بمركز دراسات المستقبل – جامعة أسيوط، عدد المشاركين (450)
- لقاء التغيير في مجتمع السياحة، عدد المشاركين (150)

كما تضمن النشاط التدريبي للمبادرة خلال عام 2010 تخريج دفعتين، حيث تم تدريب القيادات الإدارية بالوزارات المشاركة، وقد بلغ إجمالي عدد المتدربين بالدفعة الأولى 97 متدرب وبالدفعة الثانية 104 متدرب.

2. المتميزون



للعام السادس على التوالي أقيمت مسابقة "المتميزون" تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية وُشرف حفل توزيع الجوائز حضور السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء بدار الأوبرا المصرية في إطار الاحتفال "بيوم الخدمة العامة العالمي" في 21 من شهر يونيو 2010.

● مسابقة المنفذ المتميز:

- تقدم للمسابقة 134 منفذ حكومي من 27 وزارة وجهة تابعة و21 محافظة.
- قام بالتحكيم 77 محكم.

● مسابقة الموقع المتميز:

- تم تحكيم جميع المواقع الحكومية المتواجدة على شبكة الإنترنت وعددها 578 موقع .
- قام بالتحكيم 36 محكم.
- جميع المواقع التي تم تحكيمها من 17 وزارة وجهة تابعة و20 محافظة.

● مسابقة المدير المتميز:

- تقدم للمسابقة 776 مرشح تم قبول 564 مرشح مطابقين للشروط من 31 وزارة وجهة تابعة و21 محافظة.
- تم إعطاء جوائز استثنائية على مستوى الوزارات والمحافظات لجوائز المركز الأول مكرر والثاني مكرر وكذلك إضافة جائزة المركز الثالث على مستوى الإدارة العليا لبعض الجهات بسبب وصول هؤلاء الفائزين للمرحلة الأخيرة من المسابقة التي تتكون من أربعة مراحل تحفيزا لهم، وتأكيدا لمبدأ تكافؤ الفرص.

● مسابقة أفضل بحث تطبيقي:

- تم تقييم 70 بحث من 11 وزارة وجهة تابعة و12 محافظة.

3. دعم الشفافية والنزاهة

- تقديم خدمات الحكومة بشفافية ونزاهة وذلك من خلال شقين (المشتريات الحكومية - التعاقدات الشخصية بالحكومة)
- المشتريات الحكومية: يتم نشر جميع المناقصات الحكومية بقرار من رئيس مجلس الوزراء على بوابة الحكومة المصرية (كراسة الشروط – لجنة البت الفني والمالي ... الخ) وذلك لزيادة الشفافية في عمليات الشراء الحكومي. ويتم التنفيذ بالتعاون مع وزارة المالية (هيئة الخدمات الحكومية) وجرى تدريب جميع العاملين على استخدام النظام.



- التعاقدات الشخصية بالحكومة: تتم التعاقدات بطريقة غير مقننة وبدون ضوابط قانونية محددة، يتم حالياً نشر كل جهة طالبة للتعاقد مع عمالة جديدة

- بالإعلان على الانترنت www.jobs.gov.eg والتقديم من خلاله للوظيفة وقد تم بالفعل تعيين عمالة جديدة من خلال تلك الإعلانات مما يرفع من الثقة في الحكومة.
- تصميم دورات عمل جديدة تدعم الشفافية في الانتخابات باستخدام بطاقة الرقم القومي.

4. لجنة الشفافية والنزاهة

أنشئت اللجنة وضمت في عضويتها شخصيات من المجتمع المدني مثال الدكتورة جورجيت قليني، أ. منير فخرى عبد النور، الدكتورة منى مكرم عبيد، وأ. أنيسة حسونه. وقد طرحت اللجنة فكرة المفوض العام Ombudsman للنقاش وتم تنفيذ ورشتين عمل بحضور المفوض العام الفرنسي كمثال للمفوضين وتم مناقشة أسلوب تنفيذ الأعمال والمواصفات والقدرات اللازم توافرها فيه، وكيفية الاستفادة منها.

وقد قام مركز الحوكمة (التابع للمعهد القومي للإدارة) بتدريب خبراء من وزارة العدل والجهات الرقابية المختلفة على كيفية تنفيذ بنود الاتفاقية خاصة الجزء المتعلق بالعمل على استرداد الأموال المنهوبة.

- دراسة القيم المجتمعية في مصر: وقد قام بها بتنفيذها فريق عمل من جامعة القاهرة والتي أثارَت ضجة في وقتها لأنها دقت ناقوس خطر على مجتمع الفساد ورؤية القيم وأكثر القطاعات في الدولة التي يرى المواطن فيها فسادا.
- مشروعات مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP في مجال دعم مكافحة الفساد الإداري من خلال توقيع مشروع مع مركز برنامج الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بتمويل من الاتحاد الأوروبي في نفس المجال.
- بوابات المحافظات لكل محافظة بوابة خاصة بها يمكن للمواطن من خلالها تنفيذ خدماته وقد تم إضافة قناة للاتصال مع المواطنين لتحميل آرائهم وصور أو فيديو لمخالفات واقعة وتحديد موعد للرد وتحديد أرقام للشكاوى في 10 محافظات.

● الأعمال الاستشارية التي قامت بها اللجنة

- إعداد الإطار الخاص بالمؤتمر السنوي العام الحادي عشر والذي نظّمته اللجنة مع مركز الحوكمة تحت عنوان "الإبداع والتجديد في الإدارة العربية: نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد" - يوليو 2010 - القاهرة
- إلقاء محاضرات تعريفية باللجنة وتوجهات مكافحة الفساد الإداري للوحدات المحلية والمجتمع المدني في محافظتي الأقصر وبني سويف قامت بها الأمين العام للجنة د. غادة موسى
- تقديم ورقة تعقيب حول المشتريات والمشتريات الحكومية في مصر أمام ورشة عمل بعنوان "شفافية الموازنة وحرية تداول المعلومات" والتي نظمها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة

• إصدارات اللجنة

- "أدبيات الحوكمة"
- "موازنة المواطن"
- عرض للدراسات التي تمت في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة والمسائلة ومكافحة الفساد في الفترة من 2007 حتى 2010
- التقرير الثالث للجنة الشفافية والنزاهة
- "تعزيز وصول المواطنين إلى العدالة" - بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتبة الإسكندرية